HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.21
18 March 1993
ARABIC
Original : CHINESE

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الاطراف

الصين

[٣ شباط/فبراير ١٩٩٣]

المحتويات

الفرع		الفقرات	الصفحة
الأول	ـ الأرض والسكان	١ ـ ١٢	١
	ألف ـ الأرض والسكان	١ ـ ٦	١
	باء ـ مركز الأقليات القومية	٧ ـ ١١	٣
	جيم ـ العقيدة الدينية	١٢	٣
الثاني ـ	الهيكل السياسي	١٣ ـ ٢٩	٤
	ألف ـ التاريخ السياسي	١٣	٤
	باء ـ نمط التنظيم السياسي	١٤ ـ ٢٩	٤
الثالث ـ	النظام القانوني لحماية حقوق الانسان	٣٠ ـ ٦٠	٨
	ألف ـ الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الانسان	٣٠ ـ ٤٣	٨
	باء ـ تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم ..	٤٣ ـ ٤٧	١٣

المحتويات (تابع)

الفرع		الفقرات	الصفحة
الثالث - جيم - كيفية قيام الدستور والقوانين الأخرى لحماية (تابع)	الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الانسان	٤٨ - ٥٠	١٣
	دال - كيفية الملاءمة بين صكوك حقوق الانسان والنظام القانوني للدولة	٥١ - ٥٢	١٤
	هاء - هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الانسان أمام المحاكم والأجهزة الإدارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقها مباشرة أم يتعين تحويلها الى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة؟	٥٣	١٥
	واو - هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الانسان؟	٥٤ - ٦٠	١٥
الرابع - نشر صكوك حقوق الانسان		٦١ - ٦٧	١٨

استعراض عام للأوضاع في الصين

الفرع الأول - الأرض والسكان

ألف - الأرض والسكان

١ - جمهورية الصين الشعبية هي دولة موحّدة منذ زمن بعيد تضم عدة قوميات ، وتقع في شرقي آسيا على الشواطىء الغربية للمحيط الهادىء وتبلغ مساحتها ٠٠٠ ٦٠٠ ٩ كيلومتر مربع ، بما في ذلك نحو ٤٣٠ ١ مليون "مو" من الأراضي المزروعة (١ مو = ٠,٠٦٦٧ هكتار) .

٢ - واداريا ، تنقسم جمهورية الصين الشعبية كما يلي:

(أ) ينقسم البلد الى مقاطعات (زنغ) ، ومناطق مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي كو) ، وبلديات تُحكَم حكما مباشرا (تسهيزيا تشي) ؛

(ب) وتنقسم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا الى محافظات مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي تسهو) ، وأقاليم (زيان) ، وأقاليم مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي زيان) وحواضر (تشي) ؛

(ج) وتنقسم الأقاليم والأقاليم المستقلة ذاتيا الى بلدات (زيانغ) ، وبلدات قومية (منتسو زيانغ) ومدن (تسهن) .

وتنقسم البلديات التي تُحكَم حكما مباشرا والحواضر الكبيرة الى دوائر (كو) وأقاليم . وتنقسم المحافظات المستقلة ذاتيا الى أقاليم ، وأقاليم مستقلة ذاتيا ، وحواضر .

٣ - وفي نهاية عام ١٩٩١ ، بلغ عدد سكان الصين ٢٣٠ ١٥٨ ١ مليون نسمة أو خُمس مجموع سكان العالم ، مما جعل من الصين أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان . وتبلغ كثافة السكان ١٣٠ نسمة للكيلومتر المربع . وتوزيع السكان غير متكافىء ويميل الى التركز في الشرق بحذاء الضفاف الوسطى والدنيا لنهر يانغتسي ، ودلتا نهر اللؤلؤ ، والضفاف الوسطى والدنيا للنهر الأصفر ، وحوض نهر سيتشوان (تسيتشوان) . ويبلغ سكان الريف ٧٣,٦٣ في المائة من مجموع السكان ، وسكان المدن ٢٦,٣٧ في المائة .

٤ - وبلغ الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩١ ٠٠٠ ٩٨٥ ١ مليون يوان (رينمنبي) ، بزيادة تبلغ ٧,٧ في المائة عن السنة السابقة . وبلغ متوسط دخل الأسرة في الريف في عام ١٩٩١ ٧٠٨,٥ يوان (رنمنبي) ، ومتوسط دخل الاسرة في الحضر ٥٤٤ ١ يوان (رنمنبي) .

وزادت مستويات أسعار التجزئة في عام ١٩٩١ بنسبة ٣,٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٠ . وتبلغ نسبة العمال في المناطق الحضرية الذين ينتظروا التعيين ٣,٣ في المائة . وفي عام ١٩٩٠ ، اقترضت الصين ٠٠٠ ١٨ مليون يوان (رنمنبي) من الخارج .

٥ - وبلغ معدل المواليد في الصين في عام ١٩٩١ ١٩,٦٨ في الألف ، ومعدل الوفيات ٦,٧ في الألف ، والزيادة الطبيعية للسكان ١٢,٩٨ في الألف . وبلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة من العمر ٢٧,٧١ من مجموع السكان ، ونسبة الأشخاص الذين يبلغون ٦٤ سنة من العمر فأكثر ٥,٩٩ في المائة من مجموع السكان .

٦ - ووفقا للتعداد الرابع للسكان ، الذي أجري في عام ١٩٩٠ ، كان ١٥,٨٨ في المائة من السكان الذين يبلغون ١٤ سنة من العمر فأكثر من الاميين أو شبه الملمين بالقراءة والكتابة .

باء - مركز الأقليات القومية

٧ - هناك قوميات كثيرة في الصين أكبرها عددا قومية الهان التي يبلغ تعدادها ٠٤٠ ١ مليون نسمة أو ٩١,٩٦ في المائة من مجموع السكان ؛ وتوجد الى جانب قومية الهان ٥٥ أقلية قومية منفصلة أخرى يبلغ تعدادها جميعا ٠٠٠ ٣٠٠ ٩١ نسمة أو ٨,٠٤ في المائة من السكان ، بما في ذلك المغول ، والهوي ، والتسانغ (التبت) ، والووغور ، والمياو ، واليي ، والتسهوانغ ، والبويي ، والكوريون ، والمون ، والدونغ ، والياو ، والباي ، والتوشيا ، والهاني ، والكازاخيون ، والداي ، واللي ، الذين يتجاوز تعداد كل قومية منها مليون نسمة . وهناك ٢٤ قومية مختلفة تعيش في مقاطعة يونان ، و١٢ في منطقة تسنجيانغ ويغور المستقلة ذاتيا . وتستخدم لغة هان الصينية في جميع أرجاء القطر ولكن تستخدم في المناطق التي تعيش فيها أعداد كبيرة من أي أقلية معينة اللغة المنطوقة والمكتوبة لهذه الأقلية أيضا .

٨ - وتنص المادة ٤ من دستور الصين على أن جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية سواء . وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات القومية وتعمل على دعم وتطوير روابط المساواة والوحدة والمساعدة المتبادلة بين القوميات المختلفة . ويحظر القانون ممارسة التمييز ضد أي قومية أو قمعها كما يحظر أي اجراء يسيء الى الوحدة الاثنية أو يؤدي الى انقسامات اثنية .

٩ - ونظراً لمدى ودرجة الروابط الوثيقة التي تتسم بها معيشة الأقليات القومية الصينية في مجتمعات متماسكة ونظرا للصلات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الروابط التي تربطها ، تطبق الدولة نظاما للاستقلال الاقليمي في المناطق التي تقيم فيها الأقليات مع قيام سلطات مستقلة بممارسة الحكم الذاتي . وتنقسم المناطق القومية المستقلة الى مناطق مستقلة ذاتيا ومحافظات مستقلة ذاتيا وأقاليم مستقلة ذاتيا . وحاليا ، توجد ١٥٩ دائرة ومنطقة مستقلة ذاتيا للأقليات (٥ دوائر مستقلة ذاتيا للأقليات ، و٣٠ محافظة مستقلة ذاتيا ، و١٢٤ اقليم (لواء) مستقلة ذاتيا) تستأثر معا بما يبلغ ٦٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصينية . وفي المناطق التي تعيش فيها قوميتان أو أكثر ، أقامت الدولة ١ ٧٠٠ بلدة قومية ، مما أدى أيضا الى تيسير تمتع الأقليات التي تعيش فيها بحقوق متساوية .

١٠ - وتعد كل منطقة قومية مستقلة ذاتيا ، جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية . والسلطات القائمة في المناطق القومية المستقلة ذاتيا هي المجالس الشعبية والحكومات الشعبية للمناطق والمحافظات والأقاليم المعنية . وتشكل السلطات المستقلة ذاتيا جزءاً من الأجهزة السياسية للدولة . وهي تمارس السلطات المخولة لأجهزة الدولة المحلية بمقتضى المادة الخامسة من الفصل الثالث من الدستور بينما تمارس الاستقلال الذاتي في نفس الوقت وفقا للدستور والقانون المتعلق بالاستقلال القومي الاقليمي وتشريعات أخرى .

١١ - وتعمل الحكومة الشعبية في المناطق القومية المستقلة ذاتيا بمقتضى نظام تقع بموجبه المسؤولية على عاتق الرؤساء الاقليميين والمحافظين ورؤساء الأقاليم ؛ ويكون المذكورون مسؤولين أمام المجالس الشعبية على مستويات كل منهم وأمام أجهزة الدولة العليا . وتعتبر الحكومة الشعبية في كل منطقة قومية مستقلة ذاتيا جهازا تابعا للدولة يخضع لإدارة مجلس الدولة . وينص القانون أيضا على أنه يتعين أن يكون المسؤولون عن الهيئات الإدارية وغير الإدارية المختلفة في المناطق القومية المستقلة ذاتيا (رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة للمجالس الشعبية في المناطق المستقلة ذاتيا والمحافظات والأقاليم ، ورؤساء المناطق المستقلة ذاتيا والمحافظات ورؤساء الأقاليم ، وما الى ذلك) من المنتمين الى القومية التي تمارس السلطة الإقليمية .

جيم - العقيدة الدينية

١٢ - تضم الصين أتباع عدة أديان مختلفة ، منها البوذية ، والداوية ، والاسلام ، والكاثوليكية ، والمسيحية . وتنتشر البوذية ، والداوية ، والاسلام الى حد كبير . ونظراً لعدم وجود قيود اجرائية صارمة على اعتناق ديانة معينة أو التخلي عنها ،

فانه يصعب تحديد عدد البوذيين والداووين في القطر ؛ ويمارس الهوي والويغور ، والكازاخيون ، والتتار ، والتادجيكيون ، والأوزبكيون ، والقرغيزيون ، والتونغزيانغ (تنغسيانغ) ، والصالار ، والباوان (البونان) ، وغيرهم ، الاسلام ، ويتجاوز تعدادهم جميعا ١٧ مليون نسمة ؛ ويتراوح عدد الكاثوليكيين والمسيحيين في الصين بين ٣,٥ و٤,٥ مليون نسمة .

الفرع الثاني - الهيكل السياسي

ألف - التاريخ السياسي

١٣ - الصين ، كأمة ، من أقدم الأمم في العالم . وقد أسهمت القوميات المختلفة في القطر بجهودها المتضافرة في إقامة صرح تاريخ لامع ومجيد . وكانت الصين من أولى الأمم في العالم التي تملك اقتصادا وثقافة متقدمين والتي تملك تاريخا مكتوبا يرجع الى نحو ٠٠٠ ٤ عام . واشترك اسلاف جميع الشعوب الصينية في الأزمنة القديمة في وضع أسس ثقافة خصبة ومتنوعة ، وعاشوا معا في مجتمع دام طويلا وقام أساسا على العشيرة . وفي القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد كان المجتمع يقوم فعلا على نظام الرقيق . وفي فترة الولايات المتحاربة ، التي بدأت في عام ٤٧٥ قبل الميلاد ، بدا المجتمع الاقطاعي في الظهور . وفي عام ١٩١١ بعد الميلاد ، أطاحت إحدى الثورات بأسرة تشنغ ووضعت حدا لعهد الامبراطورية الاقطاعية الذي دام ٠٠٠ ٢ عام . وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٩ ، أسس الشعب الصيني ، بعد نضال طويل وشاق ، جمهورية الصين الشعبية . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت سلطة الدولة في أيدي الشعب الصيني مباشرة ، فأصبح بذلك يملك مقاليد الأمور في القطر .

باء - نمط التنظيم السياسي

١٤ - يعتمد دستور جمهورية الصين الشعبية على خلاصة التجارب التاريخية للشعب الصيني ، وقد وُضِع بعد استطلاع واسع النطاق لآراء الجماهير . وينظم الدستور معظم النقاط الأساسية المتعلقة بالمبادئ والمتصلة بشؤون الدولة والحياة في المجتمع ، والنظام السياسي للدولة ، والنظام الاقتصادي ، ونمط التنظيم السياسي ، وحقوق والتزامات المواطنين ، وغير ذلك من مثل هذه المسائل الهامة . وصدر الدستور بناء على قرار من المجلس الوطني الشعبي ، وتعلو القواعد التي ينص عليها الدستور على جميع القوانين واللوائح الأخرى وتعززها . ولقد اعتمد المجلس الوطني الشعبي الخامس الدستور الحالي في دورته الخامسة ، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ويحتوي على ديباجة وأربعة فصول ، تشمل جميعها ١٣٨ مادة ، تتناول المبادىء

العامة ، والحقوق والواجبات الاساسية للمواطنين ، وهيكل الدولة ، والعلم الوطني ، والشعار الوطني ، والعاصمة .

١٥ - وبمقتضى الدستور ، تنظم الأجهزة السياسية في جمهورية الصين الشعبية في شكل مجالس شعبية تعمل بناء على مبدأ التركيز الديمقراطي ، الذي يقوم أساسا على فكرة أن جميع سلطات الدولة مملوكة للشعب بأكمله . ويتكون المجلس الوطني الشعبي من نواب تنتخبهم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا والبلديات المحكومة حكما مباشراً لمدة خمس سنوات .

١٦ - ويشمل جهاز الدولة المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة ، ورئاسة جمهورية الصين الشعبية ، ومجلس الدولة ، واللجنة العسكرية المركزية ، والمحكمة الشعبية العليا ، والنيابة الشعبية العليا ، والمجالس الشعبية والحكومات الشعبية على كافة المستويات المحلية ، والأجهزة المستقلة ذاتيا ، والمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية في المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا .

١٧ - والمجلس الوطني الشعبي هو الهيئة العليا للدولة بأكملها التي يمارس الشعب من خلالها سلطات الدولة ، ويملك ذلك المجلس سلطة اصدار القوانين واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل الهامة الأخرى المتصلة بحياة الدولة . وله سلطة انتخاب وعزل رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه ، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية ، ورئيس المحكمة الشعبية العليا ، والنائب العام للنيابة الشعبية العليا ، كما يملك تعيين وعزل رئيس الوزراء ونوابه ، ومستشاري الدولة ، والوزراء ورؤساء اللجان ، ومراقب عام الحسابات ، والأمين العام لمجلس الدولة .

١٨ - وتشمل الواجبات المحددة للمجلس الوطني الشعبي ما يلي: تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه ؛ واصدار التشريعات الوطنية الأخرى وتعديلها ؛ وانتخاب كبار موظفي الدولة وتعيينهم وعزلهم ؛ واتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة في الدولة ؛ ومراقبة أنشطة الأجهزة الأخرى للدولة التي يقوم بانشائها ، وممارسة أي وظائف أخرى حسب الاقتضاء .

١٩ - واللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي هي الجهاز الدائم لذلك المجلس وهي تملك حق ممارسة بعض سلطات الدولة وفقا للدستور في الأوقات التي لا يكون فيها المجلس الوطني منعقدا . وتتألف اللجنة الدائمة من رئيس وعدد من نواب الرئيس وأمين عام وأعضاء آخرين ينتخبهم المجلس .

٣٠ - وتشمل سلطات اللجنة الدائمة ما يلي: تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه ؛ واصدار تشريعات في الحدود المنصوص عليها في الدستور ؛ وتفسير القوانين ؛ ودراسة القواعد الادارية واللوائح المحلية والتأكد من اتفاقها مع الدستور والتشريعات الوطنية ؛ واستعراض واعتماد التعديلات التي يجري إدخالها على الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مقترحات إدارة ميزانية الدولة ؛ ومراقبة أنشطة أجهزة الدولة ؛ وممارسة أي وظائف أخرى يقوم المجلس الوطني الشعبي باسنادها اليها .

٣١ - والرئاسة ركن أساسي في جهاز الدولة في جمهورية الصين الشعبية ؛ وعملا بالقرارات التي يصدرها المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة ، يصدر الرئيس القوانين ، ويعين رئيس الوزراء ونوابه ، والوزراء ورؤساء اللجان التابعة لمجلس الدولة ، ويعلن الحرب ، ويعلن التعبئة العامة ، ويصدق على المعاهدات والاتفاقات الهامة التي تعقد مع بلدان أخرى ويقوم بالغائها .

٣٢ - ومجلس الدولة (أو الحكومة المركزية الشعبية) هو الهيئة التنفيذية لاعلى جهاز لسلطة الدولة ، والجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة . وبمقتضى الدستور ، يعتبر مجلس الدولة مسؤولا أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة ويتعين عليه أن يقدم تقريرا عن أنشطته اليهما . ويتألف مجلس الدولة من رئيس الوزراء ، وعدة نواب لرئيس الوزراء ، وعدة مستشارين للدولة ، والوزراء ورؤساء اللجان الحكومية ، ومراقب عام الحسابات ، والأمين العام ، مع تمتع رئيس الوزراء بالسلطة النهائية فيه .ويكون مجلس الدولة مسؤولا أمام السلطة العليا لأجهزة الدولة ولكن لا يعتبر رئيس الوزراء مسؤولا شخصيا عن أعماله . وتعتبر الحكومات الشعبية المحلية على كافة المستويات ، الأجهزة التنفيذية للدولة تحت القيادة الموحدة لمجلس الدولة وتكون خاضعة له . ويجتمع المجلس في جلسات عامة وجلسات تنفيذية . وتضم الجلسات العامة جميع أعضاء المجلس . وبمقتضى القانون التنظيمي لمجلس الدولة ، يتعين أن تتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس بعد مناقشتها في إحدى الجلسات التنفيذية أو العامة .

٣٣ - وتشمل مسؤوليات مجلس الدولة ما يلي: وضع اللوائح وإصدارها ؛ واتخاذ التدابير ؛ وتقديم الاقتراحات الى المجلس الوطني الشعبي أو لجنته الدائمة ؛ وتوجيه أنشطة الوزارات واللجان الفرعية والهيئات المحلية على كافة المستويات والإشراف عليها ؛ وتوجيه الأنشطة المتعلقة بالدفاع الوطني والشؤون المدنية والأنشطة الثقافية والتعليمية وإدارتها ومباشرة الشؤون الخارجية ؛ وتعيين الموظفين الإداريين وعزلهم ؛ والاضطلاع بأي مسؤوليات أخرى تسندها إليه السلطات العليا لأجهزة الدولة .

٣٤ - ولكل وزارة من الوزارات التي تخضع لمجلس الدولة وزير واحد ونائبان إلى أربعة نواب للوزير . ولكل لجنة رئيس واحد ونائبان إلى أربعة نواب للرئيس ، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين خمسة وعشرة أعضاء . ويتعين على كل وزارة ولجنة أن تمارس القيادة والتنظيم والإدارة في حدود ولايتها ويجب أن تكون التعليمات والتوجيهات واللوائح التي تصدرها متفقة مع القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية التي يصدرها مجلس الدولة .

٣٥ - واللجنة العسكرية المركزية هي أعلى هيئة توجيهية لقوات الدفاع الوطني ، ورئيسها هو المسؤول النهائي عنها ؛ وتعتبر اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة .

٣٦ - والمجالس الشعبية المحلية هي أجهزة السلطة على كافة المستويات في جميع أرجاء القطر ؛ وهي تكفل الاحترام للدستور والقانون واللوائح الإدارية والامتثال لأحكامها في دائرة كل منها ، وتمارس أي سلطة أخرى يقوم الدستور والقوانين بإسنادها إليها . وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات الأداة التنفيذية المحلية للأجهزة الوطنية لسلطة الدولة وإدارتها ؛ وتقوم في إطار الحدود المنصوص عليها في القانون بإدارة الشؤون الاقتصادية والتعليمية والعلمية والثقافية وغيرها من الشؤون الإدارية في إطار الدائرة المعنية .

٣٧ - وتخضع الحكومات الشعبية على كافة المستويات للمجلس الشعبي على المستوى المقابل لها وتكون مسؤولة أمامه كما تكون مسؤولة أيضا أمام الحكومة الشعبية التي تعلوها درجة ؛ وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات أجهزة إدارية للدولة تخضع للإدارة الموحدة لمجلس الدولة ويتعين عليها أن تمتثل لإدارته الموحدة .

٣٨ - والمحاكم الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة . وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم المحاكم الشعبية ، أنشأت جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا ، والمحاكم الشعبية المحلية ، والمحاكم الشعبية الخاصة . وتنقسم المحاكم المحلية إلى محاكم جزئية وابتدائية واستئنافية . والمحاكم الخاصة محاكم تشكلها الدولة للنظر في قضايا معينة في مجالات محددة: المحاكم العسكرية ، ومحاكم السكك الحديدية ، والمحاكم البحرية ، إلخ . وتتألف المحاكم الشعبية العادية والخاصة على كافة المستويات من رئيس ونائب للرئيس ، وقاضٍ لرئاسة الجلسات ونائب له ، وعدد من القضاة ، ولكل منها لجنة قضائية . وتضم المحاكم الشعبية دوائر جنائية واقتصادية ومدنية وإدارية . والمحكمة الشعبية العليا هي الجهاز القضائي الأعلى في الصين . وهي تشرف على الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية العادية والمحاكم الشعبية الخاصة

على كافة المستويات المحلية . وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة وتقدم تقارير عن أنشطتها إليهما . وتعتبر المحاكم الشعبية المحلية على كافة المستويات مسؤولة أمام المجلس الشعبي المقابل لها ولجنته التنفيذية ويتعين عليها أن تقدم تقارير عن أنشطتها إليهما كما أنها تخضع أيضا لإشراف المحاكم التي تعلوها درجة . وبمقتضى القانون ، تتمتع المحاكم الشعبية بالاستقلال في عملها ولا تخضع لأي تدخل من الهيئات الإدارية أو الفئات الاجتماعية أو الأفراد . وتطبق المحاكم الشعبية المبدأ الذي يقضي بأن الحكم الذي يصدر من محكمة ثاني درجة هو الحكم النهائي .

٢٩ - والنيابات الشعبية هي الهيئات الإشرافية القانونية للدولة وتعتبر جزءاً من الجهاز القضائي للدولة . وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم النيابة الشعبية ، أنشأت جمهورية الصين الشعبية النيابة الشعبية العليا ، ونيابات شعبية محلية على كافة المستويات ، ونيابة عسكرية وغيرها من النيابات الشعبية المتخصصة . وتنقسم النيابات الشعبية المحلية إلى نيابات رئيسية ونيابات فرعية للمقاطعات والمناطق المحكومة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة ؛ ونيابات شعبية للمحافظات المستقلة ذاتيا وبلديات المقاطعات ؛ ونيابات شعبية جزئية للأقاليم والبلديات والأقاليم المستقلة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة . وتشرف النيابة الشعبية العليا على أنشطة النيابات المحلية والخاصة كما تشرف النيابات الأعلى درجة على أنشطة النيابات الأدنى منها . وتعتبر النيابة الشعبية العليا مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة بينما تعتبر النيابات الشعبية المحلية مسؤولة أمام الهيئات القضائية الحكومية التي أنشأتها وأمام النيابات الأعلى منها درجة .

الفرع الثالث: النظام القانوني لحماية حقوق الإنسان

ألف - الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الانسان

٣٠ - تشمل الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بحقوق الإنسان في الصين المحاكم الشعبية والنيابات الشعبية ، فضلا عن أجهزة الأمن العام ، وإنفاذ القوانين ، والأجهزة الإدارية ، وأجهزة التحقيق التي تخضع لمجلس الدولة والحكومة المحلية .

٣١ - وتتمثل واجبات المحاكم الشعبية في النظر في القضايا الجنائية والمدنية والإدارية والمنازعات الاقتصادية بصفة مستقلة ، وفقا للقانون ، والقيام من خلال مثل

هذه الدعاوى بمعاقبة المجرمين ، والفصل في جميع المسائل التي تكون محلا للنزاع ، وتدعيم احترام القوانين والنظام القانوني للدولة ، وحماية النظام الاجتماعي ، وضمان عدم الاعتداء على الممتلكات القانونية للمواطنين وحقوقهم الشخصية ، والديمقراطية وغيرها من الحقوق .

٣٢ - وتعمل المحاكم الشعبية الجزئية كمحاكم أول درجة في القضايا الجنائية والمدنية والاقتصادية والإدارية ما لم ينص القانون أو اللوائح على اختصاص محاكم شعبية أعلى درجة أو محاكم شعبية خاصة بذلك ؛ وهي تنظر في المنازعات المدنية التي لا تحتاج إلى محاكمة رسمية وفي الدعاوى الجنائية البسيطة ؛ كما أنها توجه أنشطة لجان التوفيق الشعبية .

٣٣ - وتعمل المحاكم الشعبية الابتدائية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون بالتحديد على اختصاصها بها ، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الجزئية ؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الجزئية ؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام .

٣٤ - وتعمل المحاكم الشعبية الاستئنافية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون على اختصاصها بها ، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الأقل درجة ؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الابتدائية ؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام .

٣٥ - وتختص المحكمة الشعبية العليا بمقتضى القانون بالنظر في القضايا الجنائية الهامة ذات الطابع الوطني ، وفي الدعاوى المدنية ، والمنازعات الاقتصادية ، والدعاوى الإدارية ذات الأهمية الوطنية ، وفي الدعاوى التي ترى أنه يتعين عليها أن تنظرها بوصفها محكمة أول درجة ؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بقرارات وأحكام المحاكم الشعبية الاستئنافية والخاصة ؛ وتنظر أيضا في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابة الشعبية العليا بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام . وللمحكمة العليا أيضا الحق في أن تقوم للأغراض القضائية بتفسير النقاط القانونية المعينة التي تستخدمها المحاكم في إطار ممارستها لأنشطتها القضائية .

٣٦ - وفيما يتعلق بالمحاكم الخاصة ، فلقد أنشئت المحكمة العسكرية لتكون الجهاز القضائي لجيش التحرير الشعبي وللفصل في الجرائم العسكرية التي يرتكبها الأشخاص الذين يؤدون الخدمة وغيرها من القضايا الجنائية ؛ وتعمل المحاكم البحرية كمحاكم أول درجة في القضايا البحرية وقضايا البحرية التجارية ، بما في ذلك القضايا التي يشترك فيها مواطنون أجانب ؛ وتفصل محاكم النقل بالسكك الحديدية في القضايا الجنائية التي تقع بالسكك الحديدية وفي المنازعات المتعلقة بانتهاك الحقوق المرتبطة بها . وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من المحاكم البحرية المحاكم الاستئنافية التي تقع في نفس دوائر هذه المحاكم . وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من محاكم النقل بالسكك الحديدية المحاكم الابتدائية للنقل بالسكك الحديدية .

٣٧ - وبمقتضى قانون تنظيم النيابات الشعبية ، تختص النيابات الشعبية بالواجبات التالية:

(أ) التحقيق في قضايا الخيانة والأنشطة الانفصالية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي تعرض وحدة الدولة من النواحي السياسية والقانونية والنظامية والحكومية للخطر ؛

(ب) التحقيق في القضايا الجنائية التي ترد إليها مباشرة ؛

(ج) فرز القضايا التي تقوم أجهزة الأمن العام بالتحقيق فيها واتخاذ قرار بشأنها إما بإلقاء القبض على المتهمين ومحاكمتهم أو بحفظ الدعوى ؛ والإشراف على التحقيقات التي تباشرها أجهزة الأمن العام والتأكد من مشروعيتها وفعاليتها ؛

(د) التحقيق في القضايا الجنائية ومباشرة إجراءات المحاكمة المتعلقة بها ؛ والإشراف على أنشطة المحاكم الشعبية للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها ؛

(هـ) الإشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدر في القضايا الجنائية وعلى أنشطة سلطات السجون والاحتجاز والإصلاح عن طريق العمل للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها .

٣٨ - ووفقا للقانون ، تكفل النيابات الشعبية حق المواطنين في تقديم الشكاوى ضد موظفي الدولة الذين يخالفون القانون وتقوم بالتحقيق فيها وبتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بانتهاك الحقوق الشخصية والديمقراطية وغير ذلك من حقوق المواطنين .

٣٩ - وأجهزة الأمن العام في الصين سلطات تابعة للدولة تقوم بحماية النظام الاجتماعي والأمن العام وتنتمي في إطار نظام السلطات الإدارية إلى أجهزة الدولة ولكنها تملك أيضا بمقتضى القانون بعض السلطات القضائية ؛ فهي تعتبر مسؤولة في حالة الدعاوى الجنائية عن التحري عن الوقائع ، والقيام بعمليات القبض والتحقيق الابتدائي ، واتخاذ التدابير القسرية مثل احتجاز الأشخاص . ويتعين أيضا على أجهزة

الأمن العام ، إلى جانب أدائها لوظائفها القضائية بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية ، أن تمتثل للوائح الشرطة الشعبية ، واللوائح العقابية لإدارة الأمن ، ولوائح النظام العام التي تصدرها وزارة الأمن العام ، واللوائح والقواعد المحلية المختلفة المتعلقة بالأمن العام والتي تصدرها المجالس والحكومات الشعبية المحلية .

٤٠ - ومثلما يقوم القانون بإسناد وظائف مختلفة للمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية وأجهزة الأمن العام ، فإنه يقوم ، فيما يتعلق بمباشرة القضايا الجنائية ، بتقسيم المسؤوليات والتعاون والعلاقات المتبادلة بينها طبقا لمقتضيات القانون لأن كلا منها لا تستطيع ممارسة سلطاتها إلا في حدود المسؤوليات المحددة لها: فلا يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى . فتنص المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المسؤولية عن التحري والاحتجاز ومباشرة التحقيق الابتدائي في المسائل الجنائية تقع على عاتق أجهزة الأمن العام . وتقع مسؤولية الإذن بالقبض والتحري (بما في ذلك التفتيش) وتوجيه الاتهام على عاتق النيابات الشعبية . وتقع مسؤولية المحاكمة على عاتق المحاكم الشعبية . وتوجد أحكام خاصة لضمان استقلال المحاكم وأجهزة النيابات في الدستور الصيني ، وقانون تنظيم المحاكم الشعبية ، وقانون تنظيم النيابات الشعبية .

٤١ - والأجهزة القضائية جزء من الجهاز التنفيذي للدولة ، حيث تخضع وزارة العدل والأجهزة القضائية وسلطات الإصلاح الجنائي على كافة مستويات الحكم المحلي لمجلس الدولة . وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للأجهزة القضائية في تنفيذ العقوبات والإصلاح عن طريق الاحتجاز ، والإشراف على إعادة التأهيل عن طريق العمل والتثقيف القانوني ، والإشراف على المحامين والموثقين ؛ وإدارة أنشطة لجان الوساطة الشعبية ؛ والإشراف على كليات الحقوق التابعة للمعاهد السياسية والقانونية ومعاهد التعليم العالي وإدارتها ؛ وتقديم توجيهات للجهود الدولية للمساعدة القضائية وإصدار منشورات ودوريات قضائية وقانونية .

٤٢ - ولضمان المراقبة الإدارية الكاملة والمناسبة من حيث الوقت والفعالية ، أنشأت الدولة نيابة خاصة مسؤولة عن مراقبة وفحص كيفية قيام الهيئات التابعة للدولة وموظفيها بتنفيذ قوانين الدولة ولوائحها وقراراتها وأحكامها ؛ وتتلقى هذه الهيئة الشكاوى والتقارير المتعلقة بالسلوك غير المشروع أو غير اللائق لسلطات الدولة وموظفيها وتنظر فيها ؛ وتقوم وفقا للقانون بتسجيل القضايا والتحقيق فيها وتقدم بناء على نتائج تحقيقاتها توصيات إلى الجهاز الإداري المختص أو توجه إنذارات أو خطابات لوم أو أوامر بتنزيل الدرجة أو العزل أو غير ذلك من العقوبات المماثلة . ولا تماثل هذه الهيئة الدوائر الإدارية التي تنشئها المحاكم الشعبية

بمقتضى قانون الدعاوى الإدارية . فوظيفة الدوائر الإدارية هي النظر في القضايا الإدارية ، لا سيما في القضايا التي يرفعها الأفراد والهيئات الجماعية والتنظيمات الأخرى الذين يرون أن إحدى الهيئات التابعة للدولة أو أحد موظفيها قد انتهك بأعمال معينة حقوقهم ومصالحهم المشروعة .

باء - تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم

٤٣ - في الصين ، تتمتع الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بحماية الدستور والقانون . وعموما ، هناك جانبان للحماية التي توفرها الدولة للحقوق والحريات الشخصية: الأول ، يتكون من منع الاعتداء على الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بالتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالتحريات والقبض والانتهاكات الأخرى للحقوق الشخصية ؛ والثاني ، يتكون من تمكين المواطنين قانونيا في حالة انتهاك حقوقهم الشخصية من تسجيل شكاوى أو تقديم تقارير أو رفع طعن .

٤٤ - وتنص المادة ٤١ من الدستور على أن "للمواطنين الذين يصابون بخسائر نتيجة لقيام أي جهاز أو موظف من أجهزة الدولة أو موظفيها بانتهاك حقوقهم المدنية الحق في التعويض وفقا للقانون" ؛ وتنص المادتان ٣ و٦٧ من قانون الدعاوى الإدارية على أنه يجوز بمقتضى هذا القانون للمواطنين أو الهيئات الجماعية أو التنظيمات الأخرى الذين يرون أن حقوقهم ومصالحهم المشروعة قد انتهكت نتيجة لأعمال معينة قام بها أحد الأجهزة الإدارية أو أحد موظفيها رفع الدعاوى إلى المحاكم الشعبية كما يجوز لهم أيضا المطالبة بالتعويض . وتنص المادة ٦٨ من نفس القانون على أن "يعتبر الجهاز الإداري للدولة أو الموظف التابع له الذي يتسبب عمدا أو نتيجة خطأ جسيم في الإضرار بأحد المواطنين مسؤولا عن تعويض هذا الضرر ، وتسدد تكاليف هذا التعويض من موارد الحكومة المحلية . ويجوز للحكومات الشعبية على كافة المستويات أن تطالب الهيئة الإدارية المسؤولة بسداد جزء من تكاليف التعويض أو كلها .

٤٥ - كذلك ، تنص المادتان ٥٣ و٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن للمجني عليه الذي يلحقه ضرر نتيجة للعمل الإجرامي الذي يرتكبه المتهم ، الحق في الادعاء مدنيا أثناء النظر في الدعوى الجنائية . وعند الاقتضاء ، يجوز للمحكمة الشعبية أن تضع الأختام على ممتلكات المتهم أو أن تصادرها . ويتعين النظر في الدعوى المدنية والدعوى الجنائية معا . ويجوز إذا كان سيتسبب النظر في الدعويين معاً في تأخير المحاكمة الجنائية تأخيرا مفرطا فقط أن تبدأ المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية

وأن تنظر بعد ذلك في الدعوى المدنية وفقا لنفس الإجراءات . وفي حالة رفض الالتزام بسداد التعويض ، يتيح القانون للمدعي اللجوء إلى المحاكم الشعبية للالزام بالتنفيذ .

٤٦ - ويتضمن القانون الصيني أحكاما أيضا بشأن جبر الضرر الأدبي كما في حالة المادة ٣٣ من قانون العقوبات التي تنص على أنه "إذا كانت الجريمة تافهة بحيث لا تستوجب توقيع عقوبة جنائية ، فإنه يجوز التنازل عن العقاب ، ولكن يجوز وفقا لظروف الدعوى توجيه توبيخ للمتهم أو تكليفه بتوقيع بيان يفيد توبته ، أو بالاعتذار ، أو بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، أو بدفع تعويض عن الضرر ، أو بتوقيع جزاء إداري عليه من جانب الإدارة المختصة" . وتحتوي اللوائح العقابية لإدارة الأمن على حكم مماثل فيما يتعلق بالتعويض الأدبي . ويكون مثل هذا التعويض للخسارة التي تلحق بالطرف المضرور وليس بمثابة عقاب للمتهم . ويتوقف مقدار التعويض على ظروف كل حالة .

٤٧ - وتبني الأجهزة القضائية والادارية التابعة للدولة التعويض المستحق للمجني عليهم حاليا على مبدأ الاصلاح الكامل والمنصف . ولا توجد نصوص محددة في القانون فيما يتعلق بمقدار التعويض أو أسلوبه: فالأجهزة القضائية هي التي تحددهما وفقا لطبيعة كل حالة على حدة . وإذا لم يتلق المجني عليه أي تعويض أو كان التعويض المدفوع غير كاف ، فإنه يجوز للمحاكم أن تطبق تدابير قسرية وفقا للقانون . وتقوم السلطة التشريعية الصينية حاليا بتعزيز مبدأ استخدام التعويض عن طريق الإسراع في صياغة قانون التعويض . وإلى حين صدور هذا القانون ، من الجدير بالذكر أنه يجوز بناء على حكم اداري أو قضائي أن تقوم السلطات الادارية بالتغاوض بشأن دفع بعض التكاليف مثل نفقات العلاج أو ما يفوت من الكسب أو نفقة المأكل ، أو أن تأمر بها ، كما يمكن رفع دعوى مدنية بها مع الدعوى الجنائية لكي تتمكن المحكمة من الحكم بدفع تعويض .

جيم - كيفية قيام الدستور والقوانين الأخرى بحماية الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الانسان

٤٨ - احترمت الصين واعترفت دائما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الانسان وتعزيزها . وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية عموما وتؤيدها كما أنها تؤدي من جانبها دورا بناءً في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بصياغة الصكوك القانونية لحقوق الانسان واعتمادها . ومنذ عام ١٩٨٠ ، وقعت الصين على سلسلة من الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان أو صدقت عليها أو انضمت اليها ، منها اتفاقية منع جريمة الابادة

الجماعية والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، واتفاقية حقوق الطفل .

٤٩ - وتتمتع جميع الحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الانسان بحماية دستور الصين وبعض القوانين المنفصلة . فمثلا ، ينص دستور الصين على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون (المادة ٣٣) ؛ وعلى عدم جواز انتهاك الحرية الشخصية للمواطنين (المادة ٣٧) ؛ وعلى عدم جواز انتهاك حرمة مساكنهم (المادة ٣٩) ؛ وعلى حماية الدولة لحقهم في امتلاك الدخل والمدخرات والمساكن وغيرها من الممتلكات القانونية التي يحصلون عليها بطريقة مشروعة (المادة ١٣) ؛ وعلى عدم جواز الاعتداء على الكرامة الشخصية للمواطنين (المادة ٣٨) ؛ وعلى حرية المواطنين في التعبير ، والنشر ، والتجمع ، وتكوين الجمعيات ، وتنظيم المسيرات والمظاهرات (المادة ٣٥) ؛ وعلى حريتهم في العقيدة الدينية (المادة ٣٦) ؛ وعلى واجبهم في تلقي التعليم وكذلك حقهم في ذلك (المادة ٤٦) ؛ وعلى حقهم في تقديم الشكاوى وتوجيه الاتهامات ضد أجهزة الدولة وموظفيها ، وعلى الحصول على تعويض (المادة ٤١) ؛ وعلى حق جميع القوميات في استخدام لغتها وطريقة كتابتها وتطويرهما .

٥٠ - وتحتوي قوانين ولوائح معينة أخرى مثل قانون الزواج ، والمبادئ العامة للقانون المدني ، والقانون الوطني للاستقلال الذاتي الإقليمي ، وقانون التجمعات والمسيرات والمظاهرات ، وقانون الدعاوى المدنية ، وقانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ، وقانون الدعاوى الادارية ، وقانون التعليم الالزامي ، وقانون حماية البيئة على أحكام محددة تحمي حقوق المواطنين الصينيين .

دال - كيفية التوفيق بين صكوك حقوق الانسان والنظام القانوني للدولة

٥١ - للتوفيق بين الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان والقانون الداخلي ولكي تصبح هذه الاتفاقات جزءاً من النظام القانوني الداخلي ، يتعين ، بمقتضى الفقرة ١٤ من المادة ٦٧ من الدستور ، لانضمام الصين إلى أي اتفاق دولي لحقوق الانسان أن توافق اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي على ذلك . وبمجرد موافقته عليه ، يصبح الاتفاق ملزما بمقتضى القانون الصيني ويتعين على الصين أن تحترم الالتزامات المترتبة عليه: فلا يلزم اتخاذ أي اجراء قانوني خاص لتحويله إلى قانون داخلي .

٥٢ - ولكن هل يمكن أن ينشأ عن أي اتفاقية دولية تنازع مع القانون الداخلي؟ يمكن القول ببساطة إنه عندما تبرم الصين معاهدة دولية أو تصبح طرفا فيها ، فإنها تولي عناية فائقة لمسألة الاتساق بين المعاهدة والقانون الداخلي ولا يمكن أن ينشأ أي تنازع من حيث المبدأ . وفي حالة وجود تعارض بين إحدى المعاهدات الدولية والقانون الداخلي بشأن أي حكم معين ، تكون للمعاهدة الأولوية ما لم تكن الصين قد قدمت تحفظا لدى التصديق عليها أو الانضمام إليها . ويرد هذا بوضوح في عدة أحكام تشريعية . أما فيما يتعلق بالعقاب ، ففي حالة عدم وجود حكم خاص في الصك الدولي لحقوق الانسان ، فإنه يتعين الرجوع إلى القانون الداخلي الذي يتفق من حيث الغرض مع هذا الصك للاسترشاد به في كيفية المحافظة على فحوى الصك .

هاء - هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الانسان أمام المحاكم والأجهزة الادارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقها مباشرة أم يتعين تحويلها إلى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة؟

٥٣ - في الصين ، يرتب أي اتفاق دولي لحقوق الانسان ، بعد موافقة السلطة التشريعية عليه ، التزامات يتعين على الصين أن تمتثل لها . وتطبق السلطتان القضائية والتنفيذية وجميع المؤسسات العامة المعنية عندئذ الاتفاق في نطاق اختصاص كل منها . وفيما يتعلق بالتحديد بمسألة العقوبات التي لا ينص الاتفاق على أحكام بشأنها ، فإنه يتعين إنفاذ الأغلبية الساحقة من المعاهدات بالرجوع إلى القوانين الداخلية التي تتفق معها من حيث الغرض . وفي حالة وجود تعارض بين القانون الداخلي والاتفاق الدولي لحقوق الانسان الذي قامت الصين بالتصديق عليه أو بالانضمام اليه ، تكون للاتفاق الدولي الأولوية ما لم تكن الصين قد أبدت تحفظا بشأنه .

واو - هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الإنسان؟

٥٤ - يتفق الإشراف على تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الصين مع الإشراف على تطبيق القانون الداخلي . ويشمل نظام الإشراف القانوني في الصين الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة ، والهيئات الإدارية ، والأجهزة القضائية ، والجماهير .

٥٥ - ويعني الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة ، الإشراف الذي يقوم به المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة على تطبيق أحكام الدستور والقوانين: وتكفل المجالس الشعبية على كافة المستويات واللجان الدائمة للمجالس الشعبية على مستوى المقاطعات فما فوقها ، احترام الدستور والقوانين واللوائح الإدارية والقرارات المحلية في الدوائر الإدارية المتعلقة بكل منها . وهناك جانبان للإشراف على أسلوب تطبيق الدستور والقوانين: الأول يستوجب التحقق من مدى اتفاق كل قانون ، ولائحة إدارية ، وقرار وقاعدة محلية مع نص الدستور وروحه ؛ والثاني يستوجب التحقق مما إذا كانت الإجراءات التي تتخذها أجهزة الدولة أو أي مؤسسة عامة أو أي مواطن تنطوي على مخالفة للدستور . ويملك المجلس الوطني الشعبي سلطة تعديل أو إلغاء أي قانون أو لائحة تنطوي على مخالفة للدستور ، بما في ذلك القرارات غير المناسبة التي تتخذها اللجنة الدائمة ؛ وتملك اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي سلطة إلغاء اللوائح والقرارات والأحكام الإدارية التي تتعارض مع الدستور أو القوانين ، واللوائح والقرارات المحلية التي تصدرها الأجهزة التي تباشر سلطات الدولة في المقاطعات والأقاليم المستقلة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة التي تتعارض مع الدستور أو القوانين أو اللوائح الإدارية . وتملك المجالس الشعبية المحلية ولجانها الدائمة على المستوى الإقليمي فما فوقه سلطة إلغاء القرارات والأحكام غير المناسبة التي تصدرها الحكومات الشعبية على ذات المستوى والقرارات غير المناسبة التي تصدرها المجالس الشعبية على المستويات الأدنى .

٥٦ - ويعني الإشراف الذي تباشره الهيئات الإدارية أن الأجهزة الإدارية ذات المستوى الأعلى درجة تشرف على الأجهزة الإدارية ذات المستويات الأدنى درجة ، وأن الأجهزة الإدارية تشرف على أعمال وحدات العمل الصناعية والتجارية والمواطنين لضمان امتثالهم للقوانين واللوائح الإدارية واحترامهم لها .

٥٧ - وفي عام ١٩٨٦ ، أصدر المجلس الوطني الشعبي السادس في دورته الثامنة عشرة قرارا بإنشاء نيابات للإشراف على الأسلوب الذي تنفذ به أجهزة الدولة وموظفيها القوانين واللوائح والقرارات والأحكام ، ولتلقي التقارير والشكاوى المتعلقة بهيئات الدولة وموظفيها الذين يقومون بمخالفة القوانين أو الإخلال بقواعد الانضباط ، وتسجيل الدعاوى والتحقيق فيها وفقا للقانون وتقديم توصيات وفقا للنتائج التي يسفر عنها التحقيق إلى الهيئات الإدارية المختصة أو إصدار إنذارات أو خطابات لوم مكتوبة أو أوامر بتنزيل الدرجة أو بالفصل أو بغير ذلك من مثل هذه العقوبات .

٥٨ - وفي إطار الإشراف القضائي ، تراقب المحكمة الشعبية العليا القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى درجة التي تكون قد حازت فعلا قوة الشيء المحكوم به ، وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى منها والتي تكون قد حازت فعلا قوة الشيء المحكوم به . وإذا تبين لهذه المحاكم أن هناك خطأ في الوقائع أو القانون ، فإنه يكون من حقها أن تعيد النظر في الدعوى أو أن تأمر المحكمة الأدنى درجة بإعادة النظر فيها . وإذا تبين لرئيس إحدى المحاكم الشعبية أن هناك خطأ في قرار أو حكم صدر من محكمته وأصبح نافذا فعلا ، فإنه يتعين عليه أن يحيل الموضوع إلى اللجنة القضائية لاتخاذ إجراء في هذا الشأن . وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية الأدنى درجة .

٥٩ - والنيابات الشعبية هيئات إشرافية قانونية خاصة تشمل وظائفها المحددة الإشراف على التحقيقات والمحاكمات والسجون ، وإساءة استعمال موظفي الدولة لسلطاتهم جنائيا ، والإشراف على القضايا المدنية والدعاوى الإدارية . وتراقب النيابات الشعبية تطبيق القوانين عن طريق ممارسة ما لها من سلطات النيابة . ولا تباشر النيابات الشعبية وظيفتها الرقابية بالإشراف على كيفية إنفاذ جميع القوانين ولكن ، وفقا للقوانين نفسها ، بممارسة سلطات النيابة في حدود معينة . فتشرف النيابات الشعبية على كل مستوى على الأجهزة التابعة للدولة وموظفيها ولكنها غير مطالبة بمباشرة التحقيق وتحديد المسؤوليات إلا عند وقوع مخالفات جسيمة للقانون . أما في حالة حدوث مخالفات عادية للسياسات المرسومة أو للانضباط ، فإن الهيئات الإشرافية هي التي تتدخل .

٦٠ - والمقصود بالإشراف الجماهيري هو الاشتراك المكثف والتلقائي وبأشكال مختلفة لجماهير الشعب في مراقبة إنفاذ القوانين من جانب موظفي الدولة . وقد يتخذ هذا الإشراف الأشكال التالية:

- إشراف التنظيمات العامة: تشرف المؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية على ممارسة شؤون الدولة والامتثال للدستور والقوانين عن طريق المشاورات والمناقشات والنقد والمقترحات ؛
- إشراف الرأي العام: تكشف جماهير الشعب ، عن طريق الصحف والإذاعة ووسائط الإعلام الأخرى ، عن أي نوع من السلوك غير المشروع أو غير الانضباطي ، وتساند الجهاز القضائي وتشرف على قيامه بالمعاقبة على الجرائم وفقا للقانون ؛

- إشراف الجماهير: المقصود بذلك هو الاشتراك المباشر للجماهير في الإشراف النظامي ، بما في ذلك إصدار القوانين وتطبيقها وتنفيذها . وتقدم الدولة فرصا وضمانات عديدة لذلك مثل إقامة مراكز الاستقبال ومكاتب البريد والخطوط الهاتفية .

الفرع الرابع - نشر صكوك حقوق الإنسان

٦١ - تنشر الحكومة الصينية وتوزع على نطاق واسع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعترف بها الصين أو التي تنضم إليها لزيادة إلمام الجماهير والهيئات المعنية بالحقوق التي تدعو إليها .

٦٢ - ووفقا للإجراءات النظامية ، يتعين على الإدارات الحكومية ذات الصلة أن تقوم بدراسة ومناقشة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي يراد تصديق الصين عليها أو انضمامها إليها وأن تحال بعد ذلك إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي للموافقة عليها ؛ وبمجرد التصديق ، تقوم الحكومة بنشر هذه الصكوك في جميع أرجاء القطر وتبدأ الإدارات المعنية في تنفيذها .

٦٣ - وتُنشر صكوك حقوق الإنسان أساسا عن طريق الأخبار اليومية ، والتلفزيون ونشرات الأخبار المذاعة ، والصحافة ، وغيرها . وقد تعقد الهيئات الحكومية أو التنظيمات الشعبية اجتماعات وتطبع وتوزع مواد بشأن موضوع معين أو تنظم حملات تستغرق يوما واحدا في كافة المدن أو في جميع أرجاء القطر ، أو تحرر تقارير ، أو تنظم جولات للمحاضرات أو معارض للصور الفوتوغرافية أو حفلات فنية ، أو ما إلى ذلك لنشر رسالتها . وتنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الشباب والمسنين والمعوقين عن طريق البرامج الدراسية المتعلقة بالنظم القانونية والتي تقدم في المدارس الابتدائية والثانوية كما أنها تنشر في حالة المسنين والمعوقين في الشوارع والمساكن التي يعيشون فيها لتوعيتهم بحقوقهم ؛ وتستخدم الاختبارات ومجموعات الوثائق مثل المجموعة المعنونة "استعراض مواد الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة والمواضيع المتصلة بها" لنشر المعلومات المتعلقة بمثل هذه الحقوق بين موظفي الدولة ، لا سيما بين موظفي الأمن العام ، والنيابات ، والمحاكم ، والقضاة .

٦٤ - وأنشئت مؤسسات عامة للبحوث ومعاهد تعليمية عالية كثيرة في السنوات الأخيرة كليات لحقوق الإنسان فيها لإجراء بحوث متخصصة بشأن حقوق الإنسان وتقوم هذه المؤسسات والمعاهد كثيراً بتنظيم حلقات دراسية محلية أو قومية .

٦٥ - وتميل أنشطة النشر والدعاية المذكورة ، عند عقدها في المناطق التي تقيم فيها أقليات قومية ، إلى استخدام لغات القوميات المعنية كما تستخدم لغات الأقليات المحلية أيضا في البرامج التلفزيونية التي تبث والمنشورات التي توزع في هذه المناطق .

٦٦ - وتستخدم الحكومة أيضا الدعاية التي تهدف إلى تعزيز معرفة الجماهير بوجه عام بالنظم القانونية ، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، لتعزيز توعية الجماهير بها . وفي عام ١٩٨٥ ، أصدرت الحكومة قرارا يدعو إلى تنظيم حملة في جميع أرجاء القطر تستغرق خمس سنوات لتوسيع نطاق المعلومات القانونية العامة للشعب . ووفقا للإحصائيات ، بلغ في عام ١٩٨٨ عدد الأشخاص الذين تلقوا قدرا من التعليم القانوني العام ٥٢٠ مليون نسمة من بين ٧٥٠ مليونا يخضعون للقانون العام . وأصدرت الحكومة ، لتدعيم ثمار الحملة الخمسية وتوسيع نطاقها ، قرارا آخر ستواصل بمقتضاه اعتبارا من عام ١٩٩١ ، ولفترة خمس سنوات أيضا ، تنظيم أنواع كثيرة من الأنشطة الدعائية والتعليمية للنظم القانونية .

٦٧ - ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية هي المسؤولة عن تقديم التقارير ، امتثالا للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، إلى الهيئات الخاصة المنشأة بمقتضى تلك المعاهدات . وتجمع وزارة الخارجية المواد والمعلومات اللازمة للتقارير من وكالات الأنباء المحلية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية . وما يرد في التقارير لا يكون عادة موضعا للمناقشات العامة ولكن التقارير تصبح متاحة للجماهير بمجرد استكمالها .

- - - - -